الأمم المتحدة

A/C.2/64/SR.22

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
3 February 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ميتشيتش (نائب الرئيس) ..... (صربيا)

ثم: السيد محمد شريف دياللو (نائب الرئيس) ..... (غينيا)

المحتويات

البند ٤٠ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

البند ٥٠ من جدول الأعمال: تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-57796 (A)

نظرا لغياب السيد بارك إن - كوك (جمهورية كوريا)، تولّى السيد ميتشيتش (صربيا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٤٠ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (A/64/77-E/2009/13)

١ - **السيد نور** (مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك): عرض المذكرة المقدمة من الأمين العام بشأن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل فقال إن القيود الإسرائيلية على التنقل ونظام الإغلاق الإسرائيلي لا يزالان يشكلان سببا رئيسيا للفقر والأزمة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويقيدان وصول الفلسطينيين إلى الموارد الطبيعية، بما فيها الأرض والخدمات الصحية والتعليمية، وأسواق العمل والشبكات الاجتماعية والدينية. وزاد من تفاقم الحالة العملية العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة التي بدأت يوم ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٢ - وأردف قائلا إن الأمين العام أشار في رسالته الموجهة في آذار/مارس ٢٠٠٩ إلى حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني إلى أن الحالة على المعابر لا يمكن احتمالها وأن على إسرائيل أن تتخذ خطوات ملموسة لتخفيف حدة الإغلاق إذ لا يمكن للإنعاش الاقتصادي الفلسطيني أن يتم بدون ذلك. ولا يمكن التوصل إلى حل مستدام للمشاكل الاقتصادية والإنسانية للشعب الفلسطيني وإلى أمن دائم لإسرائيل إلا عن طريق تسوية سياسية دائمة عن طريق المفاوضات تنهي الاحتلال.

٣ - **السيد حجازي** (المراقب عن فلسطين): قال إنه نظرا لأهمية هذا البند من بنود جدول الأعمال كان من المستصوب أن يقدم التقرير الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). والتقرير مهم كمرجع عندما يطلب الفلسطينيون التعويضات. ولذلك ينبغي أن يكون دقيقا في تسجيل العدوان الذي وقع على الأراضي المحتلة.

٤ - ومضى قائلا إن ثمة نُهجا معينة اتبعت ينبغي تفاديها في المستقبل. ففي التقرير جرى الحديث عن العدوان الإسرائيلي بعبارات عامة دون الرجوع إلى أعمال محددة، مثل استخدام الفسفور الأبيض والقنابل الوامضة والتنغستن التي يحظرها القانون الدولي فضلا عن استخدام القوة المفرطة والمدفعية. وجرى التركيز حصرا على أعمال الجانب الفلسطيني في العمل العسكري في محاولة ظاهرة لتوخي التوازن في وضع لا يتصف بالتوازن أصلا، إذ يشتمل على شعب تحت الاحتلال وقوة احتلال مدججة بالسلاح ومجهزة تجهيزا عاليا.

٥ - وفضلا عن ذلك، يذكر التقرير الضحايا الفلسطينيين من السنة السابقة فقط، بينما يشير إلى الضحايا الإسرائيليين من ثماني سنوات سابقة. فخلال ثماني سنوات قتل ١٥٠ إسرائيليا، في حين قتل نحو ٣ ٥٠٠ فلسطيني خلال الفترة ذاتها، منهم ٢٤ في المائة من الأطفال، و ٥ في المائة من النساء و ١١ في المائة من المعوقين، وخلال الفترة ذاتها كان يُلقى القبض على أكثر من ٦٠٠ فلسطيني كل شهر.

٦ - وتابع قائلا إن التقرير لم يذكر أيضا الآثار المدمرة للاحتلال على البيئة، في حين ذكرت التقارير السابقة ذلك.

ومن المهم بيان الأثر الكلي للعدوان الإسرائيلي بغية إعطاء صورة كاملة.

٧ - **السيد علي** (الجمهورية العربية السورية): قال إن لديه نفس الشواغل التي أعرب عنها المراقب عن فلسطين؛ وإنه كان ينبغي أن يقدم التقرير وكيل الأمين العام والأمين التنفيذي للإسكوا، بالنظر لأهميته كما جرت العادة قبل عام ٢٠٠٨. وأضاف أنه سيكون من المستصوب إدخال تحسينات على التقرير حتى يعكس على نحو أكثر دقة معاناة الفلسطينيين والسوريين في الأراضي المحتلة، وأعرب عن أمله في تحسين صيغة التقرير في المستقبل حيث أنه في بعض الفقرات ساوى بين القتلة والضحايا و لم ينقل أثر العدوان الإسرائيلي.

٨ - وطلب توضيحا عن سبب عدم اشتمال الاستنتاجات التي توصل إليها التقرير على توصيات يمكن تنفيذها وتسهم في تنفيذ قرارات الجمعية العامة التي تتخذ عادة في إطار المسألة قيد النظر.

٩ - **السيد نور** (مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك): قال إنه لم يُطلب تقديم توصيات. وسيتم إبلاغ أمانة الإسكوا باستصواب القيام بذلك.

١٠ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى الشروع في مناقشة عامة بشأن البند.

١١ - **السيد داود** (السودان): تكلم باسم المجموعة العربية فقال لا يزال المدنيون يعانون في الأراضي المحتلة نتيجة للسياسات والممارسات الإسرائيلية التي تشكل انتهاكا صارخا لكل الأعرف الدولية. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ شنت إسرائيل عدوانا عسكريا دام ٢٢ يوما عانى خلاله السكان المدنيون في غزة من عمليات عسكرية مكثفة ومتواصلة من القذف الجوي والمدفعي العشوائي والعمليات العسكرية البرية والبحرية أدت إلى استشهاد ١ ٤٤٠ فلسطينيا بمن فيهم ٤٣١ طفلا. وأصيب أكثر من ٥ ٠٠٠ فلسطيني ودمر أكثر من ٣ ٠٠٠ منزل. هذا إلى جانب استهداف ٥٢ موقعا من منشآت الأونروا. وقُصف المجمع الرئيسي للأونروا بقذائف الفسفور الأبيض بعد أن لجأ إليه آلاف الفلسطينيين.

١٢ - واسترسل قائلا إن العدوان على غزة أضر بمرافق البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية وإمدادات المياه. وإن نظام الإغلاق الإسرائيلي يشكل سببا رئيسيا للفقر وتفاقم الأزمة الإنسانية مما يمنع حصول الفلسطينيين على مواردهم الطبيعية والخدمات الاجتماعية والعمالة والوصول إلى الأسواق. كما تفرض إسرائيل قيودا على حركة الفلسطينيين وعبور السلع التجارية مما أدى إلى نقص حاد في متطلبات الحياة الأساسية من طعام وماء ووقود وكهرباء ورعاية صحية. وتلوث إسرائيل البيئة عبر إلقاء جميع أنواع النفايات، بما في ذلك النفايات النووية، في الأراضي الفلسطينية والسورية مما يشكل خطرا جسيما على الموارد الطبيعية، لا سيما المياه ويعرض صحة السكان للخطر.

١٣ - وتابع قائلا إن إسرائيل تصادر الأراضي الفلسطينية باستخدام أساليب غير شرعية، حيث صودر ما يزيد على ٣٨ في المائة من أراضي الضفة الغربية، كما صودرت أراض في القدس الشرقية، ودمرت منازل. ويُضطلع بعمليات حفر وأشغال تحت الأماكن المقدسة. وعلى الرغم من قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) وقرار الجمعية العامة ٣١/٦٣، لا يزال يجري بناء المستوطنات غير الشرعية في الجولان السوري على الأراضي الزراعية المملوكة للسوريين. ويُعد بناء الجدار انتهاكا للقانون الدولي، ولكنه ما زال مستمرا. والغرض منه حرمان الفلسطينيين من السيادة على مواردهم والسماح لإسرائيل بالانتفاع بها. ويفيد تقرير الإسكوا أن المياه تُسحب من تحت الأراضي الفلسطينية وتُمَد بها المدن الإسرائيلية ويُباع ما تبقى للفلسطينيين. ولا يمكن للمزارعين

السوريين الحصول على المياه التي يحتاجونها للري. وتُباع لهم المياه بأسعار فاحشة. وتُصادر الأراضي وتقتلع الأشجار. ويُمارس التمييز ضد السوريين في إصدار تراخيص البناء.

١٤ - واختتم كلامه قائلا إن ما ينشأ عن ذلك من وضع اقتصادي وبطالة وتشرد للأسر له آثار مدمرة. إذ يُحرم السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة من حقوقهم الأساسية من جراء العدوان والعنف الإسرائيليين. وعلى المجتمع الدولي أن يرغم إسرائيل على احترام التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

١٥ - **السيد حجازي** (المراقب عن فلسطين): قال لقد تكثفت في السنوات الأخيرة الممارسات الإسرائيلية التي تستهدف حياة الفلسطينيين وسبل معيشتهم. غير أن الفلسطينيين تحدوا جميع المحاولات الرامية إلى إرغامهم على ترك وطن أجدادهم. وهم باقون وسيحمون بساتين أشجار الزيتون من محاولات اقتلاعها.

١٦ - واسترسل قائلا لقد ظل الشعب الفلسطيني منذ أربعة عقود يرقب عاجزا وبيأس متزايد مصادرة السلطات الإسرائيلية لموارده الطبيعية واستغلالها والإضرار بها بصورة غير مشروعة، مما يهدد صميم بقائه وتطلعاته المشروعة إلى تقرير المصير. وقد أسهمت الممارسات والسياسات الإسرائيلية إسهاما مباشرا في التصحر والحرمان من المياه في فلسطين. وليس هناك أية قيود على استخدام المستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين للمياه الفلسطينية، إذ يستهلكون ما يصل إلى ٣٠٠ لتر يوميا، بينما يحصل الفلسطينيون على اقل من الحد الأدنى الذي وضعته منظمة الصحة العالمية، إذ يحصلون بالكاد على ٧٠ لترا من المياه يوميا، وفي بعض الحالات ٢٠ لترا يوميا. وتستغل إسرائيل حاليا ٩٠ في المائة من الموارد المائية التي تتقاسمها مع فلسطين ولا يخصص إلا ١٠ في المائة لجميع السكان الفلسطينيين. ويستهلك نحو ٩ ٠٠٠ مستوطن إسرائيلي غير شرعي في وادي الأردن من المياه ما يصل إلى ثلث ما يستهلكه مجموع سكان الضفة الغربية الفلسطينيين البالغ عددهم ٢,٥ مليون نسمة. وفضلا عن ذلك، لا تتوافر معايير السلامة الدولية للمياه إلا في ١٠ في المائة من مياه قطاع غزة.

١٧ - واستطرد قائلا إن سلطة الاحتلال تنهب أيضا الأراضي من الفلسطينيين. وتقوم إحدى عشرة شركة إسرائيلية بالعمل على نحو غير مشروع في محاجر في الضفة الغربية، مستخدمة ٧٥ في المائة من الناتج في أنشطة البناء غير المشروعة وتنقل الموارد الطبيعية من الضفة الغربية إلى إسرائيل.

١٨ - وأردف قائلا إن هناك نحو ١٢٠ مستوطنة غير مشروعة في الضفة الغربية تحرم الفلسطينيين من أرضهم ومحاصيلهم وسبل عيشهم. وهناك أيضا ١٧ مستوطنة حول المدينة القديمة للقدس الشرقية المحتلة وداخلها، تصل بينها طرق قاصرة على المستوطنين. أما الجدار الذي سيبلغ طوله عند الانتهاء من بنائه ٧٠٥ كيلومترات، فقد أنجز ٥٨ في المائة منه. وبناؤه مخالف لحكم صادر عن محكمة العدل الدولية. وتتوغل نسبة قدرها ٨٥ في المائة من مسار الجدار في عمق الضفة الغربية، فيستولي على ١٠ في المائة على الأقل من مجموع مساحة الأرض المحتلة وعلى أهم موارد المياه بها. وهناك أيضا شبكة معقدة ومتعددة المستويات من نقاط التفتيش. كما أن هناك مئات من حواجز الطرق. ولا يستطيع المزارعون الوصول إلى أراضيهم، وذلك معناه أنه لا محاصيل لهم ولا دخل فهم معدمون. وقد حيل بين الفلسطينيين وبين الحصول على الرعاية الصحية الأساسية والتعليم، مما يفضي، في جملة أمور، إلى ارتفاع معدلات وفيات الأطفال. وقد أفضى الحرمان من الوصول إلى الأراضي الزراعية إلى خسارة قدرها ٣٩ مليون دولار، أو ٨ في المائة تقريبا من الناتج الزراعي الفلسطيني. وهناك سياسة

متعمدة لتكوين الثروات على حساب شعب بأسره بالاستخدام غير المشروع لموارده الطبيعية.

١٩ - ومضى قائلا إن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية الفلسطينية مدمر للبيئة. ففي المستوطنات تعمل عشرات المنشآت الكيميائية دون ضابط، ولا تتقيد حتى بالقواعد البيئية الإسرائيلية. فهي تلقي النفايات غير المعالجة والنواتج الجانبية الكيميائية في الأراضي الفلسطينية، فتلوث مجاري المياه والآبار وتدمر الحقول الزراعية وتؤثر على صحة الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة.

٢٠ - وتابع قائلا إن الخيار الوحيد هو إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ولها مقومات البقاء. وذلك هو السبيل الوحيد لتحقيق سلام في المنطقة وتحرير الأرض من سلطة الاحتلال الأخيرة في هذا العصر.

٢١ - **السيد الفايز** (المملكة العربية السعودية): قال إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي معناه أن هناك بؤر عنف متعددة، في المنطقة، بسبب معاناة الشعب الفلسطيني واليأس الناشئ عن الاحتجاز التعسفي واستخدام القوة المفرطة وهدم المنازل وعمليات حظر التجول القاسية وسياسة الإغلاق. وتقيد سياسة الإغلاق وصول الفلسطينيين إلى الخدمات الصحية والتعليم والعمالة والأسواق والموارد الطبيعية. وزاد من معاناة الشعب الفلسطيني أيضا الحصار الاقتصادي الذي تفرضه إسرائيل والقيود الإضافية المفروضة على تبادل السلع وعلى السفر. وتعوق هذه التدابير عمليات الوكالات التي تحاول تقديم المعونة الإنسانية في قطاع غزة وتوقفها. وتواصل المستوطنات الإسرائيلية التوسع، ويجري بناء مستوطنات جديدة، مما يفضي إلى مصادرة الأراضي واستنفاد موارد المياه وإلى التلوث.

٢٢ - واسترسل قائلا إن الحل الوحيد هو تحقيق السلام العربي – الإسرائيلي والضغط على الجانب الإسرائيلي للامتثال للقرارات الدولية. ومن ناحية أثر الأزمة العربية – الإسرائيلية على بقية المنطقة فليس كمثلها أزمة أخرى. وما لم يوجد حل شامل وعادل ستزداد معاناة الفلسطينيين.

٢٣ - وأردف قائلا إن العرب ملتزمون بالتوصل إلى سلام عادل وشامل، وينتظرون التزاما إسرائيليا جديا. وإن وقف جميع الأنشطة الاستيطانية أمر ملح لأن أنشطة الاستيطان تجعل المفاوضات بلا معنى. فليس من المعقول أن تُفرض أحكام وشروط على الشعب الفلسطيني بينما تُقدم الامتيازات لسلطات الاحتلال الإسرائيلية.

٢٤ - وذكر أن الجهود السابقة قد ركزت على اتخاذ خطوات جزئية ومحدودة أو تدابير من جانب واحد. وكان هناك تأكيد زائد على المسائل الإجرائية. أما عدم اتخاذ خطوات معينة ومحددة زمنيا فكان معناه أن النهج السابق الذي اتبعته الرباعية لم يفض إلى نتائج. كما كان عدم وجود مراقبين محايدين يقومون بالرصد ويتابعون التزامات الأطراف وجها من أوجه القصور.

٢٥ - ومضى قائلا إن مبادرة السلام العربية فرصة فريدة وتاريخية لاستئناف عملية السلام وتحقيق النجاح. وقد تعهدت جميع البلدان العربية بإنهاء النزاع وإبرام اتفاق سلام دائم على أساس الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. كما التزم العرب بالتوصل إلى حل متبادل ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين. وللأسف كان الرد من إسرائيل هو الرفض والعرقلة والتحايل والتسويف. فقد واصلت إذلال الشعب الفلسطيني يوميا ببناء الجدار والمستوطنات والطرق الالتفافية بغية إيجاد واقع جديد على الأرض. واختتم كلمته قائلا إن الفرصة سانحة لتحقيق سلام عادل وشامل إذا اضطلع كل طرف بمسؤولياته.

٢٦ - **السيد كليب** (إندونيسيا): قال إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والأراضي العربية الأخرى له

آثار اجتماعية – اقتصادية شديدة على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني والسكان العرب في الأراضي المحتلة، ويحد من فرص التنمية. وإن المستوطنات غير المشروعة والقيود المفروضة على حقوق الشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل يحرمانهما من الوصول إلى مواردهما الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، ينتشر الفقر والبطالة في المناطق المتأثرة.

٢٧ – وأردف قائلا إن العقبات أمام تحسين الوضع الاقتصادي الذي مُني به الشعب الفلسطيني قد أثير في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، بل وفي مجلس الأمن. وبالنظر إلى أن الوضع لم يتغير فمن الأرجح أن يكون هناك مزيد من التدهور. إذ يُحرم الشعب الفلسطيني من الوصول إلى موارده. وقد أضرت به القيود المفروضة على التنقل وسياسات الإغلاق ضررا اقتصاديا واجتماعيا وجعلت الحصول على المساعدة الإنسانية أمرا صعبا.

٢٨ – وأضاف قائلا إن التحدي الأكبر هو النمو الذي لا يتوقف في المستوطنات، مما يهدف إلى تغيير التكوين الديمغرافي والطابع العمراني للأراضي الفلسطينية ووضعها، بما فيها القدس الشرقية. والمستوطنات انتهاك صارخ للقانون الدولي وهي أكبر عقبة في سبيل إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة لها مقومات البقاء المادية، وبالتالي هي أكبر عقبة في سبيل تحقيق السلام.

٢٩ – و استطرد قائلا إن الوضع الإنساني في الأراضي المحتلة يحتاج بشكل عاجل إلى إجراء تصحيحي، لا سيما على ضوء الأعباء المفروضة على النساء والأطفال الفلسطينيين والتي لا يجب السماح باستمرارها. وفي هذا الصدد، ترحب إندونيسيا بالقرار الذي اتخذته الأمم المتحدة بوقف وعكس اتجاه التدهور في الأوضاع الإنسانية التي تمس الشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل. وإن ما يتطلبه الأمر ليس إغاثة قصيرة الأجل وإنما أيضا استراتيجية طويلة الأجل لتحسين الأوضاع. ولا بد للاحتلال أن ينتهي.

٣٠ – واسترسل قائلا إن إقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء سيتطلب إعدادا وتخطيطا مستمرين. وفي هذا الصدد، استضافت إندونيسيا، بالتعاون مع جنوب أفريقيا، المؤتمر الوزاري المعني ببناء القدرات من أجل فلسطين الذي عُقد في جاكرتا في عام ٢٠٠٨. وقد كان الهدف من هذه المبادرة أن تكون وسيطا حفازا لعملية السلام وطريقا مفتوحا أمام جميع الأطراف الراغبة في المساهمة في تحقيق السلام والتقدم في فلسطين وبقية الشرق الأوسط. وأسفر المؤتمر عن قائمة من الالتزامات، بما في ذلك تقديم المساعدات التدريبية لعدد يصل إلى ١٠ ٠٠٠ فلسطيني في مجالات مثل إنفاذ القانون والإصلاح الإداري. وأن إندونيسيا ملتزمة التزاما تاما بتدريب الفلسطينيين على مدى فترة خمس سنوات.

٣١ – واختتم كلامه قائلا إن ذلك الالتزام ليس فقط تعبيرا عن الثقة في مستقبل الشعب الفلسطيني، ولكنه أيضا إيمان راسخ بالحاجة إلى الإنشاء المبكر لدولة فلسطينية لها كامل السيطرة على مواردها الوطنية ولها اقتصادها القابل للبقاء. وقال إن وفده يأمل في أن يتمتع الشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل عما قريب بالرخاء الذي تتيحه العولمة. وإذا ما استمر رفض السلام في المنطقة فسيؤدي ذلك إلى مأساة للشعب الفلسطيني وللإسرائيليين وللدول الأخرى في المنطقة، فضلا عن البشر كافة.

٣٢ – **السيد لكحل** (تونس): قال إن أغلب التقارير والدراسات التي أعدتها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة أفادت بشكل واضح أن الاقتصاد الفلسطيني يواجه تحديات هائلة. وأحد التحديات الرئيسية هو سلسلة القيود المفروضة على تنقل السكان. إذ أن هناك ٢٦٢ حاجزا ونقطة تفتيش في الضفة الغربية.

٣٣ - واستطرد قائلا إن تقرير الإسكوا يؤكد الهبوط في الناتج القومي الإجمالي والزيادة في معدل التضخم الذي تضاعف في الفترة بين صيف عام ٢٠٠٧ وعام ٢٠٠٨. وذلك أدى إلى نسبة بطالة قدرها ٤٠ في المائة في قطاع غزة، مقابل ١٩ في المائة في مرتفعات الجولان، بالمقارنة بنسبة قدرها ٣٠ و ١٨ في المائة، على التوالي، في عام ٢٠٠٧. وفي قطاع غزة يعيش ٨٠ في المائة من الأسر دون خط الفقر، وفي الضفة الغربية تبلغ هذه النسبة ٤٧ في المائة. ومنذ العمل العسكري في أواخر عام ٢٠٠٨ وأوائل عام ٢٠٠٩ والحالة في قطاع غزة تزداد سوءا. فقد دُمرت أعداد كبيرة من المنازل والمؤسسات ووقعت وفيات كثيرة كما زادت القيود المفروضة على تنقل السكان.

٣٤ - واسترسل قائلا إن مسؤولية ما يجري في الأراضي الفلسطينية والسورية المحتلة هي مسؤولية المجتمع الدولي قاطبة. لذا فقد حان الوقت للنظر من جديد في خطط إعادة البناء خاصة على صعيد إعادة الإعمار ودعم ميزانية الطوارئ التكميلية لعام ٢٠٠٩ وهدم المستوطنات. ويجب العمل نحو بناء قاعدة إنتاجية لفلسطين المحتلة للحد مستقبلا من الاعتماد على المعونة الأجنبية والدولية ومن الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي وذلك تمهيدا لوجود دولة فلسطينية مستقلة. وقال إنه يجب التأكيد على أن أي مبادرة إسرائيلية لتحقيق سلام اقتصادي لا يجب أن تكون بابا خلفيا لتطبيع الاحتلال، بل يجب أن تكون بمثابة ركيزة لقيام دولة فلسطينية مستقلة، ويجب أن يكون الجانب الفلسطيني شريكا أساسيا في صياغتها بما يضمن مصالح دولته.

٣٥ - **السيد الشوابكة** (الأردن): قال إن استمرار إسرائيل في بناء الجدار ينجم عنه ضم مناطق واسعة من الأراضي الفلسطينية. ويجري توسيع المستوطنات عن طريق مصادرة الأراضي. وقد أضعف الجدار الهياكل الأساسية للشعب الفلسطيني ويحول دون إقامتهم لاقتصاد مستقر. وقد دمرت سياسة الإغلاق اقتصاد الفلسطينيين وإنتاجيتهم وتحول دون حرية التنقل وتزيد البطالة. وقد تسببت في آثار جسيمة في المجالات الزراعية والاقتصادية والاجتماعية.

٣٦ - و مضى قائلا إن سياسة الاستيطان تحد من فرص السلام في المنطقة. وتواصل إسرائيل مصادرة الأراضي الفلسطينية في القدس الشرقية، وتدمير المناطق الزراعية وتوسيع المستوطنات المنشأة من قبل. وهذه الأنشطة ضارة بالبيئة لأن أغلب المستوطنات تترك مياه الفضلات غير المعالجة تتدفق إلى الأراضي الفلسطينية. ثم تخترق التربة إلى المياه الجوفية وتلوِّث كثيرا من مصادر المياه.

٣٧ - وذكر أن البطالة المستفحلة قد أدت إلى تفاقم الفقر بشكل حاد وتضطر الفلسطينيين إلى بيع الأصول والممتلكات. وذلك يمثل خطرا جسيما على رأس المال البشري الفلسطيني. وسيكون للوضع الإنساني آثار وبيلة كذلك.

٣٨ - ودعا إسرائيل إلى وقف هذه السياسات التي تزيد الوضع الإنساني للفلسطينيين سوءا. وقال إن المجتمع الدولي ينبغي أن يضطلع بمسؤولياته في ما يتعلق بالأحوال المعيشية للفلسطينيين ويواصل دعم مؤسسات الأمم المتحدة التي تعمل في الأراضي المحتلة من أجل الحد من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية.

٣٩ - **السيدة لوزا** (نيكاراغوا): قالت إن المقاومة الفلسطينية التي جاوزت ٦٠ عاما، والحصار الاقتصادي الإجرامي المستمر منذ عامين، والغزو العسكري الذي قامت به إسرائيل مؤخرا، كل ذلك قد حوّل قطاع غزة إلى معسكر اعتقال. وقد أعاقت حكومة إسرائيل تقديم المساعدة الإنسانية وتوفير إمدادات المياه للشعب الفلسطيني، وخنقت الاقتصاد، لا سيما في قطاع غزة، باحتلالها غير المشروع للأراضي والموارد الطبيعية، والحرمان من الحق في حرية

التنقل، وتدمير الهياكل الأساسية. وفضلا عن ذلك، يمثل الجدار الذي تقيمه إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة جريمة جماعية ضد شعب برئ.

٤٠ - ومضت تقول إن السكان في قطاع غزة لا يمكنهم تكريس كامل جهودهم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عندما يكون شاغلهم الرئيسي النجاة من القصف من جانب الجيش الإسرائيلي. وليس هناك طائل من مناقشة التنمية والنمو الاقتصادي عندما لا يكون لهم سيطرة على أراضيهم أو مياههم أو مواردهم الطبيعية الأخرى، وعندما يحرمون من التمتع بحقوقهم الأساسية في الصحة والتعليم والمياه.

٤١ - وأردفت قائلة إن نيكاراغوا التي عانت هي نفسها من الاحتلال والعدوان الأجنبيين في فترات مختلفة من تاريخها، تؤكد من جديد الكفاح المشروع للشعب الفلسطيني ومقاومته للاحتلال الإسرائيلي إلى أن يكون له وطن مستقل ذو سيادة وله حكومته وإقليمه وإلى أن تُعيّن حدوده بوضوح.

٤٢ - واختتمت كلامها قائلة إن الخطوة الأولى نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة للشعب الفلسطيني هي كفالة الامتثال للقرارات التي تدين إسرائيل وتجبرها على الاعتراف بسيادة فلسطين وحقها في تقرير المصير. وإن نيكاراغوا تؤيد الأمة والشعب الفلسطينيين وتدين انتهاك دولة إسرائيل للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، مما يتسبب في وفاة آلاف الأطفال الفلسطينيين ويجعل الإرهاب جزءا من الحياة اليومية للشعب الفلسطيني.

٤٣ - **السيد الظنحاني** (الإمارات العربية المتحدة): قال إن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة قد تدهورت نتيجة للعمليات العسكرية الوحشية التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين في قطاع غزة. وإن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية هناك وفي الضفة الغربية منذ عام ١٩٦٧ وما تمارسه من سياسات القمع والإغلاق والحصار المفروضة على السكان العرب قد أدى إلى زيادة حادة في الفقر وكثير من المخاطر الصحية الجسيمة. فإسرائيل تواصل سياساتها التوسعية غير المشروعة وسياسات الأمر الواقع على الرغم من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تطالبها بإزالة جدار الفصل ووقف بناء المستوطنات غير المشروعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة. وإن أعمالها تشكل انتهاكا للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والقرارات الدولية ذات الصلة.

٤٤ - وأردف قائلا إن الإمارات العربية المتحدة تؤكد من جديد تضامنها مع الشعب الفلسطيني وحكومته وتدعم حقه غير القابل للتصرف في موارده الطبيعية وفي تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وتدعم أيضا حق سوريا في استرداد الجولان المحتل. كما تحث المجتمع الدولي على اتخاذ الإجراءات اللازمة لحمل إسرائيل على الوقف الفوري لسياساتها العدوانية ورفع حصارها عن السكان العرب والانسحاب الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة في فلسطين ومرتفعات الجولان السوري المحتل وبقية الأراضي اللبنانية في جنوب لبنان طبقا لمبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وإلزامها بوقف بناء المستوطنات والجدار الفاصل وتفكيك القائم منها ووقف الممارسات الإسرائيلية ضد الأماكن المقدسة في القدس الشريف.

٤٥ - ومضى يقول إن التوصيات الواردة في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (A/HRC/12/48) والتقارير الدولية ذات الصلة الأخرى يجب تنفيذها، وتطبيق مبادئ القانون الإنساني الدولي، والعدالة الدولية على المسؤولين عن جرائم الحرب التي تعرض لها المدنيون في غزة. وناشد المجتمع الدولي والمؤسسات المالية

المعنية تقديم المساعدات اللازمة للسلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني لكي يتمكن من تلبية احتياجاته المعيشية الأساسية وإعادة بناء ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية من مؤسسات اقتصادية واجتماعية إلى أن يتم تحقيق التسوية الشاملة والعادلة الدائمة لمشكلة الشرق الأوسط.

٤٦ - **السيد علي** (الجمهورية العربية السورية): قال إن تقارير الإسكوا المقدمة إلى اللجنة تثبت بالحقائق والأرقام التردي المستمر في وضع الشعب الفلسطيني والسوريين الرازحين تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧. وتظهر التقارير أن إسرائيل تواصل انتهاك قرار الجمعية العامة ٢٠١/٦٣ (٢٠٠٨). والتقرير قيد النظر يلقي الضوء على بعض جوانب المعاناة الاقتصادية والاجتماعية غير المحتملة التي يواجهها الفلسطينيون في الأرض الفلسطينية المحتلة والسوريون في الجولان السوري المحتل جراء سياسات وممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وتعكس همجية الاحتلال الإسرائيلي وعدم مراعاة إسرائيل للقانون الإنساني الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. وإن القادة العسكريين الإسرائيليين الذين ارتكبوا جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية ومارسوا العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني، كما ورد في التقرير، يجب مساءلتهم ومحاكمتهم الفورية. وتجلت أقبح صور الاحتلال الإسرائيلي في حربه العدوانية التي شنها ضد الشعب الفلسطيني الأعزل والمحاصر في قطاع غزة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ والتي تكشفت عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، أثبتها تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق.

٤٧ - واسترسل قائلا إن إسرائيل تقوم بإنفاذ قواعدها وقوانينها على الجولان السوري في انتهاك سافر لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الذي اعتبر قرار حكومة إسرائيل بضم الجولان السوري المحتل قرارا لاغيا وباطلا وغير قانوني. غير أنه كما أظهرت أمثلة عديدة في تقرير الإسكوا ما زالت إسرائيل تنتهج سياسات وتطبق ممارسات تشدد الخناق على السوريين في الجولان المحتل وتحارهم في أسباب عيشهم وتحرمهم من حقوقهم التي نصت عليها القوانين والأعراف الدولية؛ وشملت الأعمال التي تقوم بها بناء وتوسيع المستوطنات على أنقاض القرى والبلدات والأراضي الزراعية السورية في الجولان المحتل، والخطر المستمر الذي تشكله الألغام الأرضية وحقول الألغام، ومحاولة السلطات الإسرائيلية باستمرار فرض الجنسية الإسرائيلية على السوريين في الجولان المحتل، من خلال ممارسات لا إنسانية ولا قانونية حيث تمنعهم من الحصول على العمل وتمنعهم من الحفاظ على هويتهم العربية السورية.

٤٨ - وأضاف قائلا إن اعتراضات بعض الدول على تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق يعكس ازدواجا في المعايير، ولئن كانت الأمم المتحدة غير قادرة على إنفاذ قراراتها المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية بسبب الخلل في موازين القوى السياسية، فإن ذلك لا يقلل من أهمية هذه القرارات. كما أن مسؤوليتها الأدبية والأخلاقية والقانونية تبقى قائمة إزاء الشعوب الرازحة تحت الاحتلال الأجنبي. ويجدر بالأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها الاضطلاع بمسؤولياتها واتخاذ كافة التدابير اللازمة لإجبار إسرائيل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وإنهاء احتلالها المقيت للأراضي العربية وتعويض الشعبين الفلسطيني والسوري عن الضرر الذي لحق بهما جراء عقود الاحتلال الطويلة والاستغلال الإسرائيلي البشع لمواردهما الطبيعية.

٤٩ - **السيد ريزنيك** (إسرائيل): قال إن بند جدول الأعمال قيد النظر، وهو البند الوحيد في برنامج عمل اللجنة الذي يتناول بلدا بعينه ومجموعة بعينها، لا علاقة له بالمسائل الهامة التي تشكل جدول الأعمال الموضوعي للجنة، ومن

المؤسف أن بعض الوفود قد استخدمت اللجنة كمنبر لافتراءات غير مسؤولة واتهامات ودعاوى باطلة. وإن إسرائيل والفلسطينيين، كجارين، لهما مصالح مشتركة في استخدام وحماية الموارد الطبيعية في المنطقة، ويعملان بتنسيق وتعاون وثيقين، كما يتجلى في التعاون الثنائي الذي بدأ في إطار اتفاقات أوسلو لعام ١٩٩٣، والاتفاقات العديدة التي توصلت إليها إسرائيل والسلطة الفلسطينية بشأن نقل إسرائيل للولاية على كثير من الموارد الطبيعية إلى الفلسطينيين. ومما يؤسف له أن المناقشة لم تذكر ذلك. وتجتمع بشكل منتظم لجان إسرائيلية — فلسطينية مشتركة عديدة، بما في ذلك لجنة المياه المشتركة التي عقدت عدة اجتماعات في عام ٢٠٠٨، واجتمعت ثلاث مرات في عام ٢٠٠٩. وأسفرت الاجتماعات بشأن إدارة المياه عن إنجازات مثل إنشاء آلية للإجازة السريعة للمشاريع الإنسانية، والموافقة على إنشاء وحدات عديدة لمعالجة مياه المجاري في أنحاء الضفة الغربية. وأضاف إن التعاون الإسرائيلي — الفلسطيني يشمل التنسيق فيما يتعلق بإنشاء هياكل أساسية للطاقة ومشاريع زراعية مشتركة بقيادة منظمة إنمائية دولية إسرائيلية. ومن ثم فإن الانطباعات التي توحي بها المداولات الجارية في اللجنة بشأن سلوك إسرائيل فيما يتعلق بالموارد الطبيعية ليست أكثر من تشنيع سياسي مكشوف ضد إسرائيل بدلا من أن تكون انعكاسا حقيقيا للتطورات الإيجابية على أرض الواقع. وإن استمرار اللجنة في إدراج بند على جدول أعمالها يخص بالاهتمام بالمعاملة التمييزية بلدا واحدا هو إسرائيل يضر بالقضايا العديدة الجديرة بحق باهتمامها، ويضر بقضية السلام. وأعرب عن أمله في أن يتوقف هذا التشويه للمعلومات واستغلال جدول الأعمال لدوافع سياسية.

٥٠ - **السيد التاجوري** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن تقرير الإسكوا المعروض على هذه اللجنة لم يحمل ما يشير إلى تغيير في سلوك الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين بل مزيدا من سياسات القتل والتشريد والحصار وممارسة كافة أنواع الإرهاب، ضاربا بذلك القوانين والمواثيق الدولية عرض الحائط. ويتضح تجاهل إسرائيل لقرار الجمعية العامة ٢٠١/٦٣ من الهجوم العدواني اللاحق الذي شنته على قطاع غزة واستخدمت فيه أسلحة محظورة دوليا، مما أدى إلى استشهاد أكثر من ١ ٠٠٠ فلسطيني منهم الأطفال والنساء والشيوخ، وتدمير المنازل والمرافق الأساسية للطاقة والنقل. وتواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية القيام بحملات اعتقالات واسعة ضد الفلسطينيين وإيداعهم السجون. وكما يفيد التقرير تواصل إسرائيل استغلال الموارد الطبيعية ومصادرة أراضي الفلسطينيين وإقامة المستوطنات واقتلاع أشجارهم ومنعهم من استخدام مياههم. وتواصل بناء جدارها في الأرض الفلسطينية المحتلة انتهاكا لقرار الجمعية العامة اط-١٠/١٥ الذي يقر فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (A/ES-10/273). وأضاف أن الجدار يقسّم الأراضي الفلسطينية إلى جيوب صغيرة، ويضع العراقيل أمام المواطنين في طريقهم إلى مصادر رزقهم، ويحرمهم من الوصول إلى مراكز الخدمات الصحية والتعليمية من خلال وضع مزيد من الإجراءات والتدابير الأمنية غير الإنسانية. ونتيجة لذلك، تعاني آلاف الأسر الفلسطينية من آثار اقتصادية واجتماعية وينضمون إلى دائرة الفقر والجوع. وعلاوة على ذلك، يواصل الاحتلال الإسرائيلي قطع إمدادات الوقود والكهرباء عن السكان الفلسطينيين وعرقلة وصول الخدمات الإنسانية إلى قطاع غزة. والنتيجة واضحة. نقص شديد في متطلبات الحياة الأساسية من ماء وغذاء. ويؤدي استمرار تنفيذ هذه السياسات إلى تداعيات اقتصادية واجتماعية خطيرة أثرت سلبا على المستوى المعيشي للشعب الفلسطيني وأصابت بالشلل قطاعه الإنتاجي، مما أفضى إلى ارتفاع معدلات البطالة. أما في الجولان السوري المحتل،

فتمنع السلطات الإسرائيلية عودة سكان الجولان وتواصل بناء المستوطنات وتجريف الأراضي الزراعية وتحاول السيطرة على مصادر المياه. وهكذا يتضح أن السياسات الإسرائيلية ماضية في خرقها للقوانين والمواثيق الدولية، ومنها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وتتجاهل جميع القرارات الدولية التي تؤكد على حقوق الشعب الفلسطيني في سيادته على موارده.

٥١ - واختتم كلامه قائلا إن بلده يؤيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وعودة اللاجئين ويطالب المجتمع الدولي بأن يتحمل مسؤوليته الأخلاقية وأن يقف بصلابة إلى جانب حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة التي تكفلها القوانين والمواثيق الدولية. وحمّل سلطات الاحتلال مسؤولية سياساتها التي تتعارض مع الشرعية الدولية وطالبها بالتعويض عما سببته من أضرار بشرية ومادية في كافة المناطق العربية المحتلة.

٥٢ - **السيد البادي** (قطر): قال إن النزاع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية يأتيان في مقدمة النزاعات التي بات من الضروري والملح أن يعمل المجتمع الدولي على التوصل لحل شامل ونهائي وعادل لها. فهي تشكل نموذجا لمعاناة شعب حرم من حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية معا جراء جبروت جيش الاحتلال الإسرائيلي وممارساته غير الإنسانية. وإن الاحتلال الإسرائيلي يعوق بشكل خطير الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وتهيئة بيئة اقتصادية سليمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشريف، وفي الجولان السوري المحتل، مما يتسبب في تدهور في الأحوال الاقتصادية والمعيشية للشعب الفلسطيني والسكان العرب في الجولان السوري المحتل. ولحقت بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني عواقب خطيرة جراء قيام إسرائيل بتشييد الجدار العازل. وهذه الممارسات انتهاك صريح لقرارات الشرعية الدولية والفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأضاف قائلا إن الحالة الإنسانية والاقتصادية السيئة قد زاد تفاقمها بسبب ''إغلاق'' إسرائيل لقطاع غزة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، مما نتج عنه الانهيار شبه الكامل للقطاع الخاص ونقص الغذاء والكهرباء والوقود.

٥٣ - وتابع كلامه قائلا لقد شن الجيش الإسرائيلي عملية عسكرية في قطاع غزة تحت مسمى ''الرصاص المسكوب'' في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ أدت حسب ما جاء في مذكرة الأمين العام (A/64/77-E/2009/13) إلى قتل ١ ٤٤٠ شخصا وإصابة ٥ ٣٨٠ آخرين بجروح، وكان بين القتلى ٤٣١ طفلا و ١١٤ امرأة. ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هدم أثناء عملية الرصاص المسكوب ٣ ٣٤٥ منزلا بالكامل وأصيب ١١ ١١٢ منزلا بأضرار. ووفقا للمنظمة غير الحكومية مركز الميزان لحقوق الإنسان، شرد حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ ما لا يقل عن ٢٠٠ ٠٠٠ شخص. كما ضربت مبان للأونروا تحتوي على الأغذية والأدوية بصواريخ إسرائيلية بعضها محمل بالفسفور الأبيض.

٥٤ - ومضى قائلا إن السلطات الإسرائيلية هدمت مؤخرا ١٢٤ بناء في الضفة الغربية، مما أدى إلى تشريد ٤٣٥ فلسطينيا، منهم ١٢٤ من الأطفال. وحتى شباط/فبراير ٢٠٠٩، كان هناك ٧ ٩٥١ فلسطينيا في السجون الإسرائيلية، من بينهم ٣٧٤ من القصر. ولا تقل سوءا عن ذلك إحصاءات القوة العاملة والفقر المتعلقة بالفلسطينيين، وبخاصة المتعلقة بالأسر المعيشية التي تعيلها إناث.

٥٥ - واختتم كلامه بالإشارة إلى جهود دولة قطر المبذولة نحو تخفيف آثار العدوان وإعادة بناء وتأهيل البنية التحتية في

قطاع غزة، ودعم الجهود الفلسطينية لتحقيق التنمية المستدامة وتهيئة بيئة اقتصادية واجتماعية سليمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، والمتمثلة في تبرعاتها بمئات الملايين من الدولارات.

٥٦ - **السيد إسكالونا أوهيدا** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن حكومته تشاطر الأمم المتحدة قلقها إزاء تدمير إسرائيل للأراضي الزراعية والبساتين في الأرض الفلسطينية المحتلة، إذ أن ذلك العمل يأتي من جانب واحد ويمس حق تقرير المصير في الأراضي الفلسطينية وسلامتها ويعوق قدرة مئات الفلسطينيين على الممارسة التامة لحقوقهم المشروعة في العمل والحصول على الغذاء والوصول إلى مواردهم الطبيعية. والتغلب على هذه الحالة أمر لا غنى عنه لتحقيق السلام والعدل في الشرق الأوسط.

٥٧ - واستطرد قائلا إن الجمعية العامة ومجلس الأمن قد اتخذا عددا من القرارات التي تؤكد أن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأراضي الفلسطينية والأراضي الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ باطلة قانونا وتعوق بشكل خطير تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط. فقد انتهكت إسرائيل اتفاقية جنيف الرابعة وأكثر من ٢٠ قرارا من قرارات الجمعية العامة. ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل وقف إسرائيل لأعمالها غير القانونية التعسفية المستمرة وانتهاكاتها المنتظمة لحقوق الإنسان وجرائمها ضد الإنسانية.

٥٨ - واختتم كلامه قائلا إن فنزويلا تؤيد بشدة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره السياسي دون أي تدخل خارجي، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحفاظ على السلامة الإقليمية تمشيا مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة. ويؤيد أيضا تأييدا قويا حق الشعب الفلسطيني في بناء دولته.

٥٩ - **السيد حجازي** (المراقب عن فلسطين): تكلم ممارسة لحق الرد فقال إن جزم الوفد الإسرائيلي المعتاد بأن البند قيد النظر لا صلة له باختصاص اللجنة شيء مؤسف. واستفسر عن المحفل أو المكان الآخر الذي تراه الحكومة الإسرائيلية مناسبا لمناقشة استغلالها للموارد الطبيعية الفلسطينية، عندما تتفق الدول الأعضاء على أن الأمم المتحدة هي المحفل المناسب لمناقشة المشاكل وحلها بالوسائل الدبلوماسية وبطريقة متحضرة. وأضاف أن الاتهام القائل بأن المداولات التي تجري بشأن هذه المسألة يتم تسييسها هو أمر مؤسف أيضا، وكذلك أمل إسرائيل في الحصانة من المساءلة أمام المجتمع الدولي. وإن احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية منذ ٤٠ عاما هو السبب في استمرار المناقشات بشأن هذه المسألة؛ وستتوقف هذه المناقشات إذا وضعت إسرائيل حدا لاحتلالها للوطن الفلسطيني واستغلالها وإتلافها غير المشروعين للموارد الطبيعية الفلسطينية.

٦٠ - و استفسر عما إذا كان التنسيق والتعاون اللذان ذكرهما ممثل إسرائيل في بيانه يمتدان أيضا ليشملا مصادرة الأراضي وإتلافها واقتلاع الأشجار واستغلال أكثر من ٤٧ في المائة من الأرض المحتلة في الضفة الغربية ووضعها تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة.

٦١ - واسترسل قائلا إن إسرائيل تحاول تصوير نفسها على أنها في طليعة التقدم والابتكارات والتنسيق، وأنها تسعى لتحقيق السلام ولكن أعمالها على أرض الواقع تثبت عكس ذلك. ويجب أن يقال لإسرائيل إن أعمالها الاستعمارية غير المشروعة ستحُارب وتُستأصل. ويجب أن تعرف سلطة الاحتلال أن المجتمع الدولي لن يقف مكتوف الأيدي إزاء هذه الأعمال المخزية في المستقبل، وأن التزامه بمبادئ القانون الدولي سيرجح أي اعتبار آخر جعل من النظام الدولي حتى الآن مثار سخرية. ولذا فسيستمر طرح البند للنظر فيه من جانب اللجنة ومن جانب جميع هيئات الأمم المتحدة ذات

الصلة إلى أن يتوقف احتلال إسرائيل للموارد الطبيعية واستغلالها لها.

٦٢ - **السيد علي** (الجمهورية العربية السورية): تكلم ممارسة لحق الرد فقال إن اعتراض الوفد الإسرائيلي على مناقشة اللجنة لبند جدول الأعمال قيد النظر، واتهامه بتسييس اللجنة يعكسان العقلية العدوانية والإجرامية لسلطة الاحتلال الإسرائيلي، التي تستخف بالشرعية الدولية الممثلة في الأمم المتحدة. وهي ترتكب الجرائم وانتهاكات القواعد الدولية وتواصل احتلالها لأراضي الغير، ولكنها لا تتحمل أي نقد. وثمة دليل على منطق دولة إسرائيل الإجرامي يتمثل في أن رئيس الوزراء الإسرائيلي طلب فعلا منذ أيام قليلة فقط من مجلس وزرائه تغيير قواعد القانون الدولي بغية الحيلولة دون تقديم قادة الجيش الإسرائيلي للمحاكمة على أعمالهم الإجرامية. وإن بند جدول الأعمال المتعلق بالاحتلال الإسرائيلي ذو أهمية رئيسية وسيستمر إدراجه على جدول أعمال اللجنة حتى تنهي إسرائيل احتلالها للأراضي العربية وتنفذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٦٣ - تولى السيد محمد شريف ديالو (غينيا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

البند ٥٠ من جدول الأعمال: تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية (A/64/64-E/2009/10)

٦٤ - **السيدة دونغ وو** (رئيسة فرع العلم والتكنولوجيا بشعبة التكنولوجيا واللوجستيات، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): قدمت تقرير الأمين العام بشأن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي (A/64/64-E/2009/10) فأبرزت نقاطه الرئيسية وقالت إن الخطوات التالية نحو إقامة مجتمع معلومات شامل تتطلب وصول الجميع إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية والمناطق الحضرية على السواء وبين الرجال والنساء وعبر الأجيال، وإتاحة المحتوى باللغات المحلية، حتى يمكن زيادة الإسهام المحتمل لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقالت إن جميع كيانات ووكالات الأمم المتحدة المختصة قد تعهدت بمواصلة العمل مع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني واستكشاف سبل أكثر لتحقيق الأهداف الموضوعة خلال القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.